A

Mav 2010

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المؤتمر الإقليمي السادس والعشرون لأفريقيا

لواندا، أنغولا، 3-7 مايو/أيار 2010

ارتفاع أسعار السلع الغذائية والأمن الغذائي – التهديدات والفرص والإنعكاسات على الميزانية فيما يخص الزراعة المستدامة

بيان المحتويات

		الفقرات
أولاً–	المقدمة	5-1
ثانياً–	الأزمة الغذائية: الاتجاهات العالمية والعوامل المحركة لها	11-6
ثالثاً–	الأزمة الغذائية في أفريقيا وتجاوب السياسات العامة معها	20-12
رابعاً–	تكاليف الزراعة المستدامة والدعم المالي اللازم	42-21
خامساً–	الخلاصة والطريق إلى المستقبل	46-43
	الملحق 1	
	الملحق 2	

أولاً – المقدمة

1– أدى الارتفاع المثير في أسعار السلع الغذائية خلال 2008/2007، والانكماش الاقتصادي العالمي الحالي إلى تفاقم مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي في كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض. وفي أفريقيا، التي تُنفق فيها الأسر المعيشية أكثر من 50 في المائة من دخلها على الغذاء، أدى ذلك إلى وضع كثير من الأسر أمام خطر الموت جوعاً. ومما أدى إلى تفاقم هذه الأوضاع انخفاض التحويلات الخارجية نتيجة للركود العالمي[1]. بيد أن الانخفاض الأخير في أسعار السوق لم ينتقل تماماً إلى الأسواق الأفريقية المحلية، حيث بقيت الأسعار مرتفعة.

2– وقد بقي وضع الأمن الغذائي في أفريقيا يبعث على القلق. حيث تشير أحدث تقديرات المنظمة عن البلدان التي تواجه حالات الطوارئ الغذائية إلى أن هذه الفئة من البلدان تضم 33 بلداً منها 21 بلداً في أفريقيا[2]. وتشكل أسعار الأغذية المتزايدة تهديداً على الفقراء في أفريقيا، مما يعرض للخطر تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية وهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بخفض معدلات الجوع وسوء التغذية إلى النصف بحلول سنة 2015.

3– وترتبط الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعار السلع الغذائية في أفريقيا بجوانب القصور الهيكلي التي يعاني منها قطاع الزراعة في القارة، ومن بينها ضَعْف القدرات الإنتاجية وضَعْف تطور الأسواق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحرير التجارة والاعتماد على الواردات أُلقيا الضوء على الترابط بين السلع الأساسية الأفريقية والأسواق الدولية مما أدى إلى ارتفاع الأسعار الداخلية للأغذية. ويتفاقم الانعدام المتزايد للأمن الغذائي المقترن بنقص فرص الحصول على الأغذية، بفعل الزيادة في الضغط على المخزونات الغذائية الوطنية والاعتماد على واردات الأغذية.

4– وقد تفاوتت ردود الأفعال الحكومية بين السيطرة على الأسعار، وحظر التصدير والتدخل من أجل دعم المنتجين من خلال دعم مستلزمات الإنتاج والتدريب. ولقد كانت التكاليف المترتبة على الأزمة الغذائية فادحة، فقد ألقت أعباء على المصروفات الحكومية المتاحة. ولقيت الزيادة في المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها الجهات الدولية المانحة من أجل التنمية الريفية الإقليمية الترحيب باعتبارها دلالة على تجديد وتعزيز اهتمام السياسات بالتنمية الزراعية في أفريقيا. وقد ازداد الاعتراف بضرورة زيادة الاستثمار في الزراعة، كما يطالب البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (CAADP)[3]، في الوقت الذي عزز فيه تجدد الالتزام بتقوية الإصلاح الزراعي قضية البرامج الزراعية المستدامة التي تربط بين أطر الحد من الجوع والفقر بجداول الأعمال المتعلقة بتحسين معيشة الفقراء.

5– ومنذ أزمة الأغذية والوقود العالمية في 2008/2007، ظهر الكثير من الكتابات والدراسات – داخل المنظمة وخارجها – التي تلقي الضوء على طبيعة الأزمة، وأسبابها، ونتائجها، واستراتيجيات مواجهتها وأطر العمل اللازم. ففي داخل المنظمة، أطلِقت مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية (ISFP) في ديسمبر/كانون الأول عام 2007،

[1] منظمة الأغذية والزراعة، *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم*، 2009.
[2] FAO, "Crop Prospects and Food Situation", No.1, February 2010: http://www.fao.org/docrep/012/ak343e/ak343e00.pdf
[3] www.caadp.net .

كآلية للاستجابة من جانب المنظمة ولتنسيق الإجراءات الفورية[4]. ويقوم هذا البرنامج على شقين في سياق الحد من الجوع، حيث يجمع بين النمو الزراعي العاجل الذي يقوده صغار المزارعين، والبرامج الهادفة إلى ضمان حصول أكثر الفئات حساسية للجوع والتعرض لانعدام الأمن الغذائي على إمدادات كافية من المواد الغذائية. وتربط هذه الوثيقة بين القضايا الرئيسية المتصلة بأزمة الأغذية والوقود العالمية وكيف أثرت على البلدان الأفريقية، إلى جانب الخيارات المطروحة للتخفيف من تأثيرها على القطاع الزراعي في أفريقيا وإنعاش هذا القطاع.

ثانياً – الأزمة الغذائية: الاتجاهات العالمية والعوامل المحركة لها

6– مثل الارتفاع المثير في أسعار السلع الغذائية والوقود وفواتير الواردات بالنسبة لأفقر البلدان – الذي اقترن بتضاؤل المخزونات الغذائية في 2008/2007، تهديداً للأمن الغذائي العالمي، وخلق مجموعة من التحديات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإنمائية والسياسية، فضلاً عن التحديات المتصلة بحقوق الإنسان والأمن[5]. وقد بدأت أسعار السلع الغذائية في الازدياد منذ سنة 2001، واشتدت حدتها منذ 2006 على وجه الخصوص. فقد ارتفع مؤشر أسعار الأغذية الذي تضعه المنظمة بنسبة 7 في المائة في 2006، وبنسبة 26 في المائة في 2007، وتسارعت هذه الزيادة حتى أواسط عام 2008. ومنذ ذلك الحين، انخفضت الأسعار بشكل مطرد ولكنها بقيت أعلى من مستويات اتجاهاتها التاريخية طويلة الأجل.

7– وفي عام 2008، كان متوسط مؤشر أسعار الأغذية لدى المنظمة قد ارتفع بنسبة 24 في المائة زيادة على ما كان عليه في 2007، وبنسبة 56 في المائة زيادة ما كان عليه في 2006. ويوضح الشكل 1 مؤشر أسعار الأغذية الذي تضعه المنظمة والمؤشر العالمي لأسعار استهلاك الأغذية. والمعروف أن المؤشر العالمي لأسعار استهلاك الأغذية يتتبع التغيرات التي تطرأ على تكاليف سلة الأغذية كما تحددها المنظمة في آخر موازنة غذائية عالمية. حيث يجري ترجيح الأسعار الممثلة للأسعار العالمية لكل سلعة أو مجموعة من السلع في الموازنة الغذائية بحسب مساهمتها في مجموع ما يحصل عليه الفرد من سعرات حرارية. وقد انخفض المؤشر في فبراير/ شباط 2009 إلى المستوى الذي كان عليه منذ 22 شهراً، قبل أن يرتفع إلى ما يقرب من 170 نقطة أساس في نوفمبر/ تشرين الثاني. وأصبحت تكاليف سلة الأغذية التقليدية الآن أعلى مما كانت عليه في 2004/2002 بنحو 80 في المائة. وقد حققت أسعار الحبوب ارتفاعاً طفيفاً في الفترة الأخيرة بعد أن كانت تنخفض بشكل مطرد، واقترن ذلك بحدوث ارتفاع حاد في أسعار منتجات الألبان والسكر (حتى فبراير/شباط 2010)، مما أدى إلى زيادة تطابق المؤشر مع التحركات التي تطرأ على مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية المرجح بحسب أسعار الصادرات.

[4] http://www.fao.org/isfp/isfp-home/en/.

[5] انظر "*Comprehensive Framework for Action, July 2008*". High-Level Task Force on the Global Food Security Crisis: http://www.un.org/issues/food/taskforce/

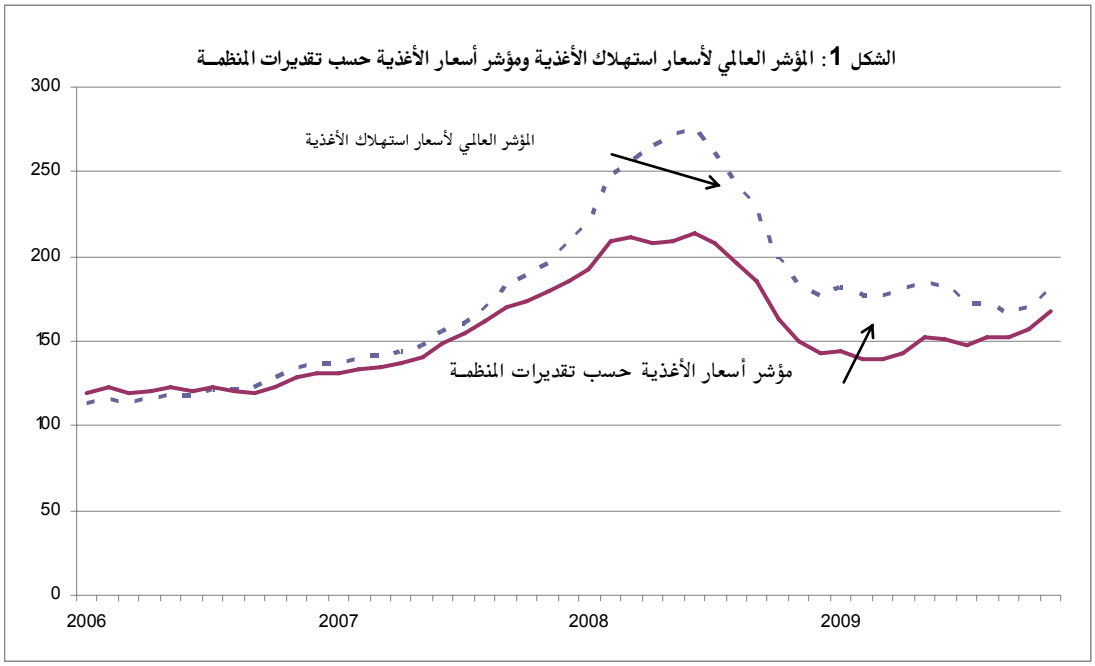

8- ولم تكن الزيادة السريعة في الأسعار العالمية للأغذية والوقود النتيجة الرئيسية لأي صدمات مناخية، أو حالات طوارئ معينة، بل جاءت نتيجة للآثار التراكمية للاتجاهات الطويلة الأجل وبعض العوامل التي حدثت في الآونة الأخيرة، ومن بينها ديناميكيات العرض والطلب وأشكال التجاوب معها مما تسبب في حدوث زيادات أخرى في الأسعار وزيادة في التقلبات التي تطرأ عليها. وخلال العقدين الماضيين، كان الطلب على الأغذية يرتفع بشكل مطرد نتيجة للزيادة السكانية في العالم، والتحسينات التي طرأت على مستويات الدخول وتنوع النظم الغذائية. وحتى سنة 2000، كانت أسعار السلع الغذائية في تناقص نتيجة لتحقيق المحاصيل لأرقام قياسية ووفرة المخزونات. وفي نفس هذه الأثناء، تضاءلت الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة مما أدى إلى حدوث ركود أو انخفاض في نمو المحاصيل في معظم البلدان الأفريقية. وقد أدى ارتفاع معدلات النزوح إلى المناطق الحضرية إلى تحويل الأراضي الزراعية إلى استخدامات غير زراعية. وبالإضافة إلى ذلك، شجعت الأسعار المنخفضة المزارعين على الانتقال إلى محاصيل بديلة، أو تحويل الأراضي إلى استخدامات غير زراعية. كذلك، أدى سوء الاستخدام الطويل الأجل للأراضي والموارد الأخرى إلى تدهور الأراضي، وتعرية التربة، واستنفاد العناصر الغذائية، وندرة المياه، والتصحر، وارتباك الدورات البيولوجية.

9- واعتباراً من سنة 2004، بدأت أسعار معظم الحبوب تتزايد بالتدريج وازداد الإنتاج، وإن كانت الزيادة في الإنتاج أقل من الزيادة في الطلب، مما أدى إلى الاستمرار في السحب من المخزونات. وفي عام 2005، تسببت التطورات المناخية المتطرفة في البلدان الرئيسية المنتجة للأغذية – وهي تطورات ربما ترجع إلى تحولات مناخية أكثر عمومية – في انخفاض الإنتاج العالمي من الحبوب بنسبة 2,1 في المائة في 2006. وفي نفس الوقت، بدأت عوامل خارجية تزيد من سرعة التعديل المطرد لأسعار السلع الغذائية العالمية نحو الزيادة تجاوباً مع ديناميكيات العرض والطلب[6].

[6]. FAO, *Food Outlook*, May 2008

10- وفي 2007، أدت الزيادات السريعة في أسعار النفط إلى زيادة أسعار الأسمدة وغيرها من التكاليف الأخرى لإنتاج الأغذية، بل إنها أوجدت أيضاً مناخاً مواتياً للتوسع في إنتاج الوقود الحيوي الذي يعتمد معظمه على محاصيل الحبوب الخشنة والزيتية. وعندما ارتفعت الأسعار الدولية للسلع الغذائية، بدأت البلدان تبحث عن سبل لحماية نفسها عن النقص المحتمل للإمدادات الغذائية، والصدمات السعرية. وفرض العديد من البلدان المصدرة للأغذية قيوداً على الصادرات، بينما شرعت بعض البلدان المستوردة الرئيسية في شراء الحبوب بأي سعر للمحافظة على الإمدادات الغذائية المحلية. ولم يسفر ذلك عن شيء من الذعر، وعن حدوث تقلبات في الأسعار الدولية للحبوب فحسب، بل إنه اجتذب أيضاً استثمارات تتسم بالمضاربة في أسواق العقود المستقبلية للحبوب وأسواق الخيارات.

11- وعلى الرغم من أنه يبدو أن الأسعار الدولية للسلع الغذائية الأساسية في سبيلها إلى الاستقرار في الوقت الحاضر، فمن المتوقع أن تبقى الأسعار مرتفعة في الأجلين المتوسط والطويل (الشكل 2)[7]. ولما كان من المتوقع أن تكون المحاصيل جيدة في البلدان الرئيسية المنتجة للحبوب، ومع وجود مؤشرات على أن بعض المنتجين الرئيسين سوف يخففون من قيود الصادرات، بدأت أسواق الحبوب العالمية في الهدوء مرة أخرى.

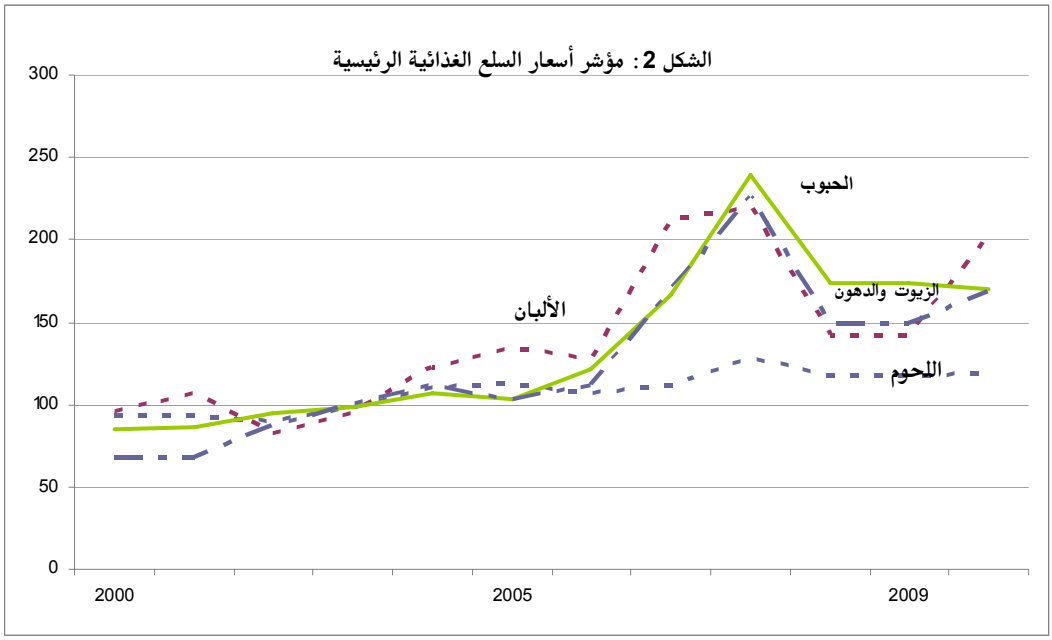

ثالثاً - الأزمة الغذائية في أفريقيا وتجاوب السياسات العامة معها

12- الزيادات المفاجئة في أسعار المواد الغذائية والوقود في أفريقيا ليست جديدة. ومع ذلك، فإن الفارق الرئيسي بين ما وقع في 2008/2007 والحالات السابقة هو أن الزيادات الأخيرة في الأسعار أثرت على جميع السلع الأخرى، وعلى مستلزمات الإنتاج والخدمات، مما أدى إلى حدوث اضطرابات مدنية في عدد من البلدان الأفريقية. ويوضح

[7] يمكن الاطلاع على تفاصيل تلك الأسعار وكيفية حسابها بالرجوع إلى الموقع التالي:
http://www.fao.org/docrep/012/ak341e/ak341e17.htm

الشكل 3 تطور أسعار الوقود والأسمدة. ولمواجهة ذلك، لجأ الكثير من البلدان الأفريقية إلى إصدار مجموعة من التدابير المختلفة لمواجهة ارتفاع الأسعار. ففي أبريل/ نيسان 2008، حذّر وزراء المالية الأفارقة وفقاً للتقارير من أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية يمثل تهديداً خطيراً للنمو والسلم والأمن في القارة[8]. وفي نفس هذه الأثناء تقريباً، كان تخفيض قيمة العملات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من العوامل الرئيسية الأخرى في زيادة الأسعار، نتيجة لحالة الانكماش المالي العالمية. وتناقش الأجزاء التالية من هذه الوثيقة تأثير الأزمة الغذائية على الأغذية الأساسية التي تُستهلك في البلدان الأفريقية (الأرز، والقمح والذُرَة).

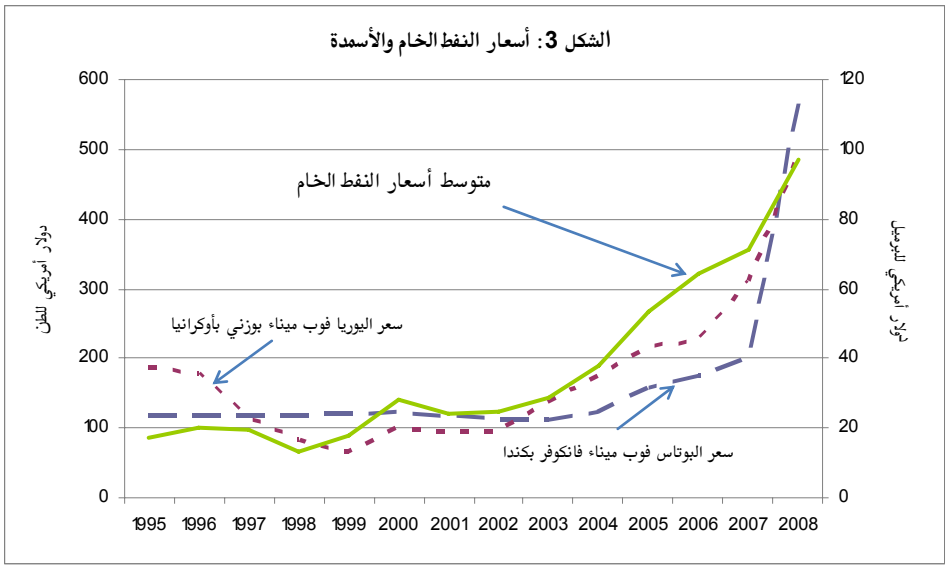

13- وعلى الرغم من أن أسعار الأرز العالمية ارتفعت إلى مستويات لم تكن متوقعة في مايو/ أيار 2008، فإنها انخفضت قليلاً في الأشهر الأخيرة. ومع ذلك، ما زالت الأسعار أعلى نسبياً بالنسبة للأسر الأفريقية الفقيرة. فعلى سبيل المثال، كانت أسعار الأرز الأبيض التايلندي (من الدرجة الأولى) في أغسطس/ آب 2008، أعلى بنسبة 135 في المائة من مستواها قبل سنة واحدة، بينما كان سعر الأرز الكسر (من الدرجة الثانية) أعلى بنسبة 95 في المائة (الشكل 4).

[8] راجع http://euobserver.com/9/25947.

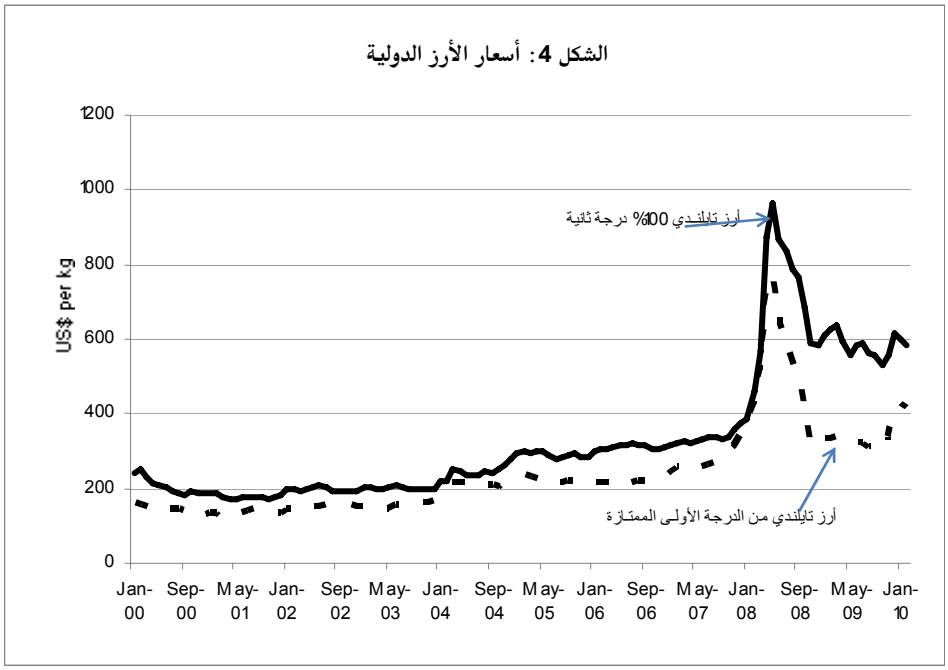

14- وفي غرب أفريقيا، ارتفع سعر الأرز المستورد بنسبة 43 في المائة في نيجيريا وبنسبة 65 في المائة في بوركينا فاسو في أغسطس/ آب 2008 مقارنة بالسنة الماضية. وشهدت السنغال زيادة ملموسة في الأرز بنسبة 112 في المائة (راجع الشكل 5). وعلى خلاف بعض بلدان غرب أفريقيا التي كانت واردات الحبوب فيها تمثل أقل بنسبة 20 في المائة من مجموع الاستهلاك، تعتمد السنغال على واردات الحبوب حيث تمثل 53 في المائة من متطلباتها الداخلية.

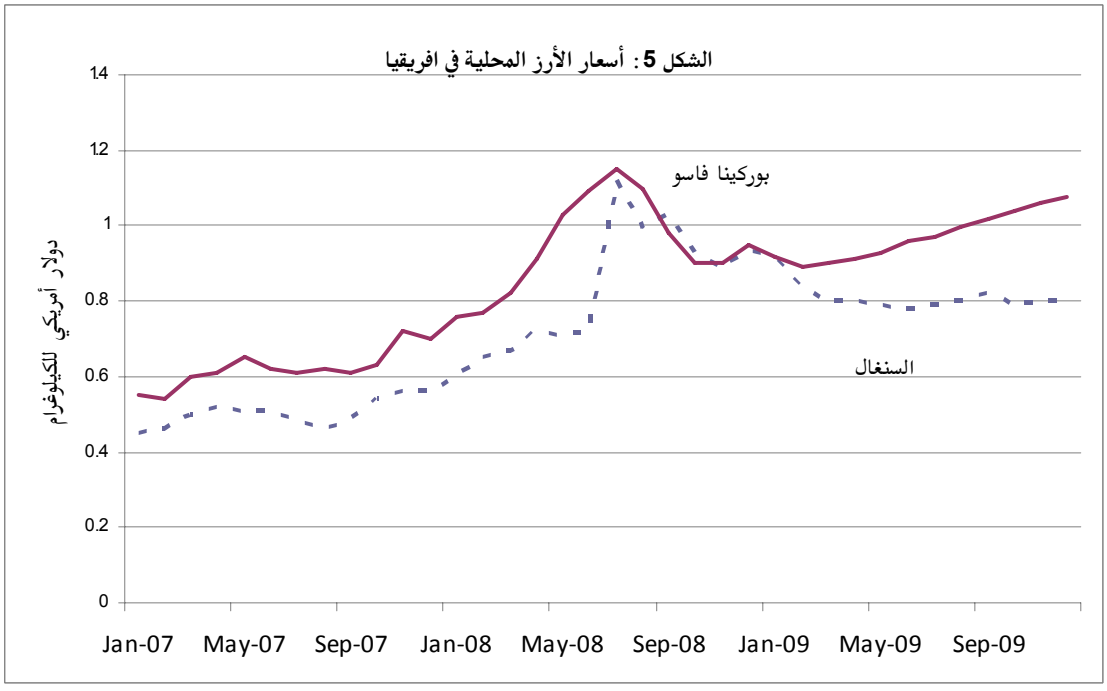

15- كذلك ارتفعت أسعار القمح الدولية، شأنها شأن أسعار الأرز، في يونيو/ حزيران 2008، ولكنها انخفضت قليلاً فيما بعد. ومع ذلك، فقط ظلت أعلى بنسبة 24 في المائة (بالنسبة للقمح الأمريكي الصلب الأحمر من الدرجة الثانية تسليم فوب موانئ الخليج) وبنسبة 12 في المائة (بالنسبة لأسعار القمح الأرجنتيني، تسليم فوب الموانئ النهرية) وارتفعت في أغسطس/ آب 2008، مقارنة بالسنة السابقة (الشكل 6). وفي الوقت ذاته، ارتفعت الأسعار الداخلية للقمح في بعض البلدان الأفريقية (مثل إرتريا، وإثيوبيا، والسودان) بأسرع مما ارتفعت في السوق الدولية (بنسبة تتراوح بين 60 و 115 في المائة).

الشكل 6: أسعار القمح الدولية

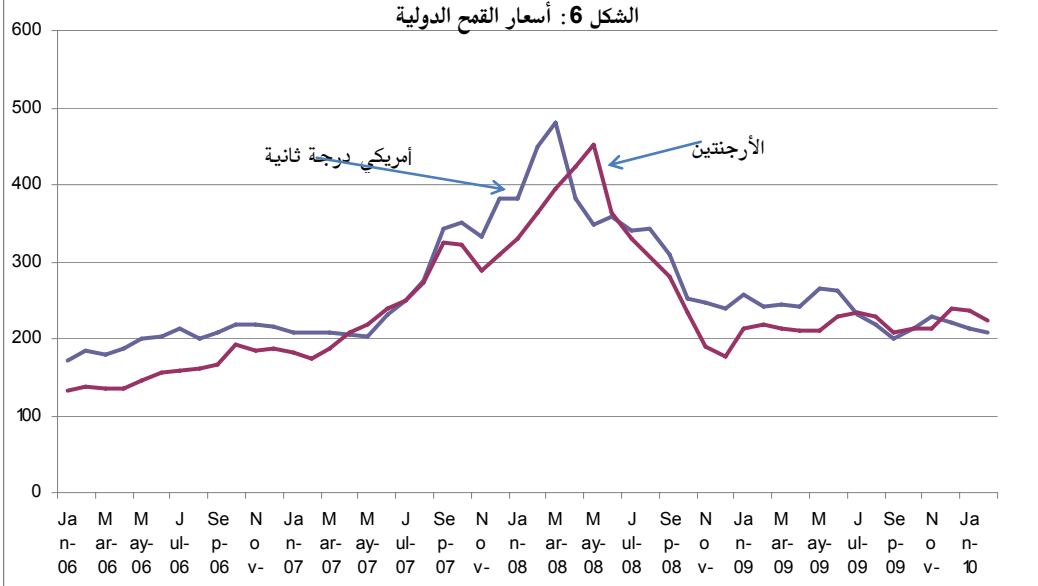

16- وفي إرتريا، التي يعد فيها القمح من حبوب الغذاء الأساسية ويتم استيراده بالكامل، ارتفعت الأسعار بأكثر من الضِعف بحلول شهر أغسطس/ آب 2008. ومن الجدير بالملاحظة أن البلدان الثلاثة المشار إليها في ما سبق قد تأثرت بشدة من الكوارث الطبيعية و/أو الصراعات المدنية لفترات طويلة. وعلاوة على ذلك، ساعد انخفاض كميات المعونة الغذائية على زيادة الأسعار في بلدان مثل إثيوبيا.

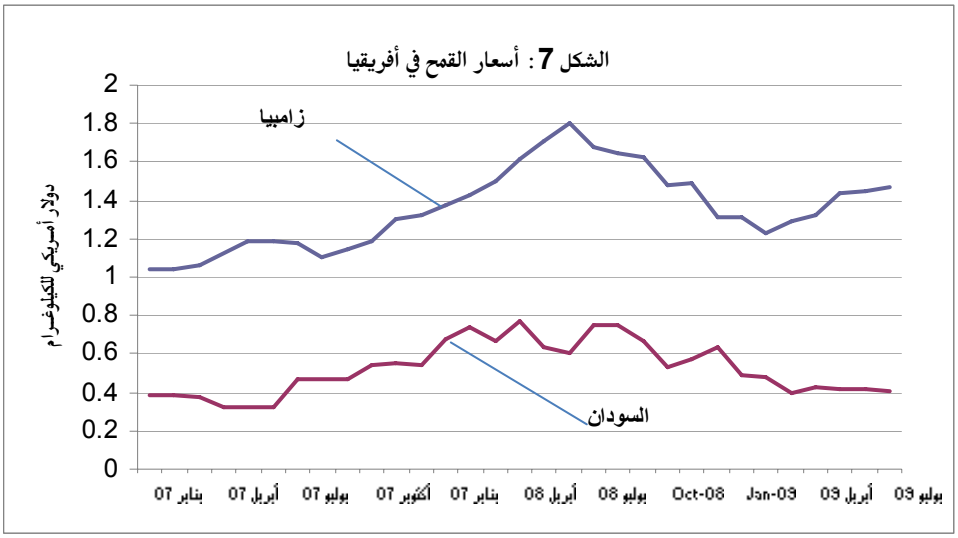

17- كذلك، تحركت أسعار الذُرَة الدولية على غرار القمح، وإن كانت معدلات الزيادة بالنسبة للذُرَة أعلى مما هي بالنسبة للقمح: إذ ارتفعت أسعار الذُرَة الأمريكي بنسبة 53 في المائة، بينما ارتفعت أسعار الذُرَة الأرجنتيني بنسبة 39 في المائة في أغسطس/ آب 2008 (الشكل 8). وارتفعت أسعار الذُرَة المحلية في عدد من البلدان الأفريقية بمعدل أسرع من معدل ارتفاع الأسعار العالمية، وتراوحت الزيادة بين 59 و 157 في المائة.

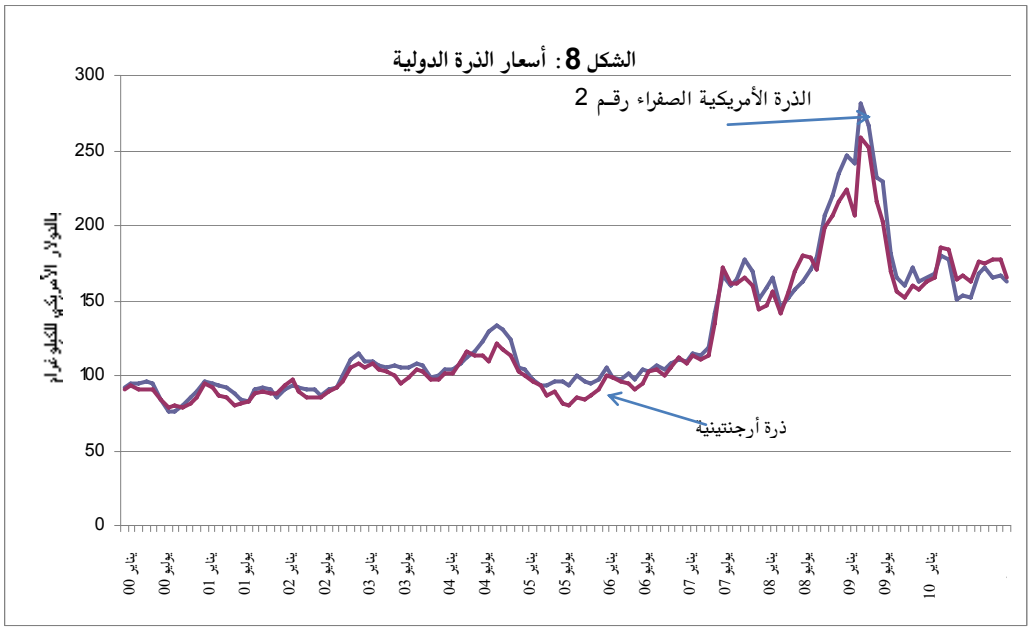

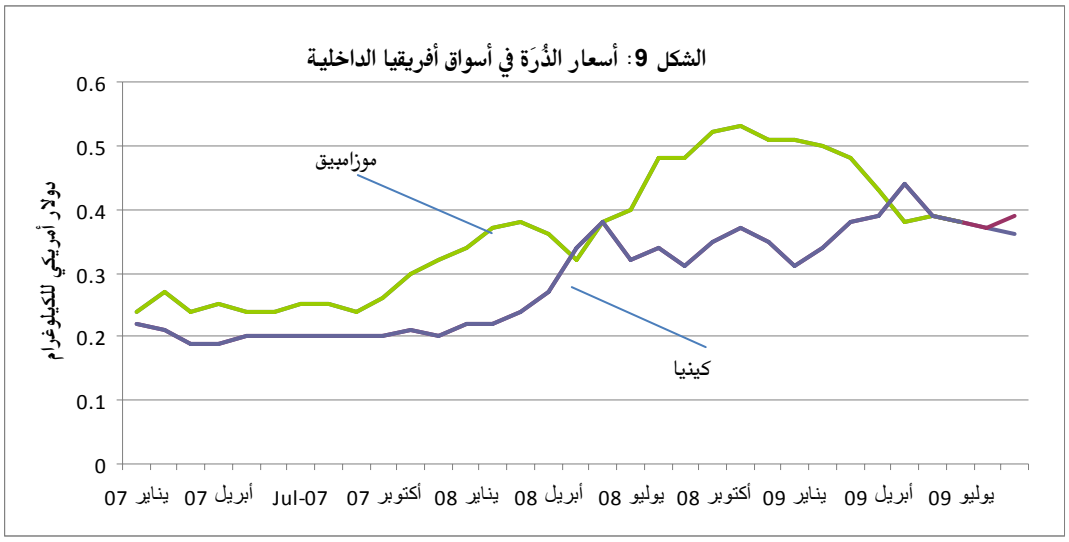

18- ونتيجة لذلك، ارتفعت فاتورة الواردات الغذائية الأفريقية (الشكل 10) من 12 إلى 14 مليار دولار أمريكي في 2007، وارتفعت بشكل حاد إلى 27 مليار دولار أمريكي في 2008 (الشكل 10). وهذه هي أكبر زيادة في قيمة الواردات الغذائية تشهدها أفريقيا خلال العقدين الماضيين. وكان من نتائج التأثير المشترك لأزمة الغذاء وأزمة الوقود، أن ارتفعت فاتورة الواردات الغذائية الأفريقية بنسبة 83 في المائة بين عامي 2007 و2008 مما وضع شرائح كبيرة من السكان على حافة الموت جوعاً (الشكل 10).

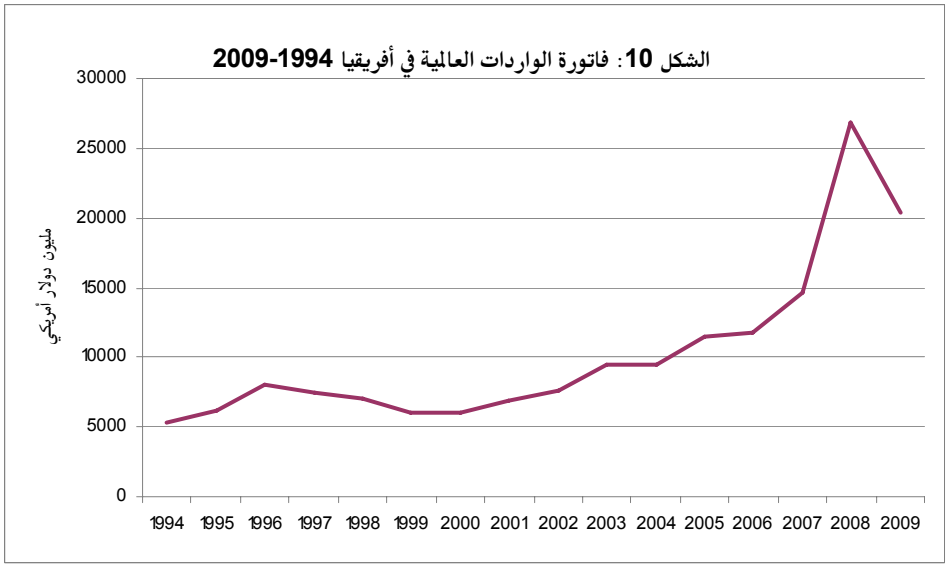

استجابة السياسات

19- وإزاء ارتفاع الأسعار الدولية للسلع الغذائية والوقود منذ 2006، طبقت بلدان كثيرة في أفريقيا وفي غيرها من الأقاليم تدابير لتلطيف الآثار المترتبة على ارتفاع الأسعار بالنسبة للفقراء والفئات الحساسة. وتوضح المصفوفة الواردة (بالجدول 1) في ما يلي والقائمة الواردة بالملحق 1 أنواع استجابة السياسات العامة التي انتهجتها الحكومات الأفريقية في الفترة ما بين 2006–2009. وعلى الرغم من أن هذه الاستجابة تختلف من بلد لآخر، فمن الممكن عموماً تجميعها ضمن ثلاث فئات واسعة تستهدف بشكل محدد المستهلكين، والمنتجين، والتسويق والتجارة.

مبادرة منظمة الأغذية الزراعة لمكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في أفريقيا

20- سبق التنويه إلى أن منظمة الأغذية والزراعة أطلقت في ديسمبر/ كانون الأول 2007، مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية لمساعدة البلدان الأعضاء في تنفيذ تدابير عاجلة لتعزيز استجابة الإمدادات الغذائية، وتحسين إمكانية الحصول على المدخلات الضرورية للغاية في معظم البلدان المتأثرة من خلال زيادة الدعم الذي تنص عليه السياسات العامة. وتعد البلدان والحكومات ذاتها هي المالك الرئيسي للمشروع، والمسؤولة عن تنفيذ القرارات، وتطبيق الاستراتيجيات معتمدة في ذلك على نهج شامل ومستدام. وتتعاون مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية مع الحكومات في تقديم دعم يستهدف صغار المزارعين، والأسر الريفية المتأثرة بارتفاع أسعار المواد الغذائية. وقد تلقى 42 بلداً أفريقياً الدعم في ظل المبادرة التي استفادت أيضاً من التمويل المقدم من مرفق الأغذية التابع للاتحاد الأوروبي.

الجدول 1: استجابة السياسات العامة في أفريقيا

	التي تستهدف المستهلكين							التي تستهدف المنتجين		التي تستهدف التجارة		
	التدابير الضريبية	التدابير الاجتماعية			السوق			دعم الإنتاج	إدارة الأسواق	الاستيراد	التصدير	
	الضرائب (المباشرة وغير المباشرة)	مساعدات غذائية	دعم الأغذية	شبكات أمان وغيرها	ضوابط سعرية	سحب من المخزونات	توريدات غذائية وغيرها	تسهيلات ائتمانية للمنتجين وغيرها	تحديد حد أدنى للأسعار التي يحصل عليها المنتجون وغيرها	تعريفات للواردات وغيرها	ضوابط كمية على الصادرات	ضوابط سعرية على الصادرات وتدابير ضريبية
الجزائر			√				√	√	√	√		
أنغولا								√				
بنن					√		√	√		√		
بوركينا فاسو	√	√						√		√		
الكاميرون							√			√	√	
الرأس الأخضر		√			√					√		
جمهورية أفريقيا الوسطى									√			
الكونغو	√											
جمهورية الكونغو الديمقراطية										√		
جيبوتي	√				√			√				
مصر		√	√	√	√						√	
إرتريا			√									
إثيوبيا	√		√								√	
غامبيا	√									√		
غانا								√		√		
غينيا										√	√	
كينيا	√							√		√	√	
ليبريا		√						√		√		
الجماهيرية العربية الليبية				√	√		√	√		√		
مدغشقر		√						√		√		
ملاوي								√	√		√	
موريتانيا							√	√		√		
المغرب		√	√							√		
موزامبيق										√		
ناميبيا	√											
النيجر							√	√		√		
نيجيريا		√					√	√	√	√		
رواندا					√		√			√		
السنغال	√	√	√		√		√	√	√	√		
سيشيل								√				
سيراليون										√		
جنوب أفريقيا		√										
السودان	√				√							
توغو					√							
تونس								√	√			
أوغندا	√											
تنزانيا	√		√					√		√	√	
زامبيا			√					√	√		√	
زمبابوي		√								√		
المجموع	11	10	8	2	9	0	9	19	7	23	8	0

رابعاً – تكاليف الزراعة المستدامة والدعم المالي اللازم

الآثار المتصلة بالميزانية

21– كانت إستجابة السياسات لارتفاع أسعار الأغذية في أفريقيا آثار مهمة بالنسبة للإنفاق من الميزانيات الحكومية. فقد تطلبت الاستجابات التي تستهدف التخفيف من أثر أزمة الأمن الغذائي، زيادة الإنفاق العام بما يرتبط بذلك من آثار عكسية على تمويل الخدمات الأساسية، رغم أن هذه الخدمات تعد ضعيفة بالفعل في الوقت الحاضر. ولقد واجهت هذه البلدان، بصفة خاصة، تحديات في تمويل أشكال الدعم، والحماية الاجتماعية والمواد الغذائية وواردات الوقود. وكان على العديد منها أن تسحب من احتياطي النقد الأجنبي أو أن تلجأ إلى الاقتراض، مخاطرة بذلك بإعادة تخصيص الموارد، والتعرض لضغوط تضخمية وصعوبات في ميزان المدفوعات.

22– وتشير التقديرات إلى أن مجموع النفقات الخاصة بدعم الأغذية قد تجاوز 1 في المائة في كل من بوروندي، ومصر والمغرب في 2008. وقد قُدِّرت قيمة التحويلات (بما في ذلك الدعم الزراعي) بما بين 2 و4.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في كل من ملاوي، وموريتانيا، وجنوب أفريقيا في 2008. ففي ملاوي، خُصصت التحويلات، التي تُقدر بنحو 2.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي (أي ما يقرب من 15 في المائة من المصروفات الحكومية) بأكملها لدعم فقراء المزارعين.

23– وتعد تكلفة أسعار الأغذية المرتفعة بالنسبة للمالية العامة ذات أهمية خاصة في البلدان الأفريقية التي تعرضت أكثر من غيرها للصدمات المترتبة على ارتفاع الأسعار الدولية للأغذية والوقود لأنها تربط بين الآثار السلبية الناتجة عن الأزمتين بالنسبة للمالية العامة من ناحية والتضخم من الناحية الأخرى. فمازالت بلدان مثل جيبوتي، واريتريا، وغامبيا، وسيراليون، وتوغو تواجه أعباء في ما يتصل بالمالية العامة تتجاوز ميزانياتها. كذلك ثبتت صعوبة الجهود التي تستهدف التحكم في التضخم لأن ارتفاع أسعار الأغذية والوقود يمثل ضغوطاً إضافية على المالية العامة للعديد من البلدان. وحيثما تكون الأسواق لا تؤدي وظيفتها بالشكل المناسب، وتكون الإمدادات الغذائية شحيحة، يمكن أن تؤدي المساعدات المالية أيضاً إلى تضخم محلي.

24– كذلك كان من نتائج مواجهة ارتفاع أسعار الأغذية امتصاص مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي في كثير من البلدان، وخصوصاً البلدان التي تعد قدرتها على الاستيراد ضعيفة لدى مقارنتها بقيمة الواردات الغذائية كحصة من احتياطي النقد الأجنبي. ويمكن أن يتجاوز تأثير الزيادة في أسعار الأغذية والوقود في 2008 نسبة 50 في المائة من الاحتياطي الدولي لعدد من البلدان الأفريقية مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإرتريا، وإثيوبيا، وغينيا، وليبيريا، ومدغشقر، وملاوي، وزمبابوي (انظر الملحق 1).

الدعم المالي[9]

25– كانت المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة تمثل نسبة 4 في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية في 2007، مقارنة بنسبة 18 في المائة في مطلع ثمانيات القرن الماضي. وكانت المساعدات المخصصة للزراعة تمثل 5.9 في المائة فقط من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية التي رصدتها مجموعة السبعة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في 2007.

26– ولمواجهة أزمة الأغذية والوقود العالمية، شكل الأمين العام للأمم المتحدة في أبريل/ نيسان 2008 فريق المهام الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي، الذي يضم رؤساء وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والصناديق والبرامج، ومؤسسات بريتون وودز والأقسام ذات الصلة بأمانة الأمم المتحدة. ويؤكد إطار العمل الشامل الذي وضعه فريق المهام الرفيع المستوى على ضرورة أن ترصد الحكومات موارد إضافية في الميزانية لنظم الحماية الاجتماعية، وبمزيد من التحديد لزيادة حصة الزراعة في الإنفاق العام. ولقد كان ذلك بمثابة تذكير للحكومات الأفريقية باحترام الالتزام الذي تعهدت به في إعلان مابوتو في عام 2003 بزيادة الإنفاق العام بما لا يقل عن 10 في المائة للتنمية الزراعية والريفية خلال خمس سنوات. ومع ذلك، ففي 2007، كانت تسعة بلدان أفريقية فقط هي التي تنفق نسبة 10 في المائة من ميزانياتها على الزراعة، وتقترب منها تسعة بلدان أخرى بنسبة تتراوح بين 8 إلى 10 في المائة، ولكن معظم البلدان الأفريقية كانت قد حققت ما بين 3 و 6 في المائة فقط (الشكل 11).

الشكل 11: الإنفاق على الزراعة ونسبة 10٪ التي حددها البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، 2007

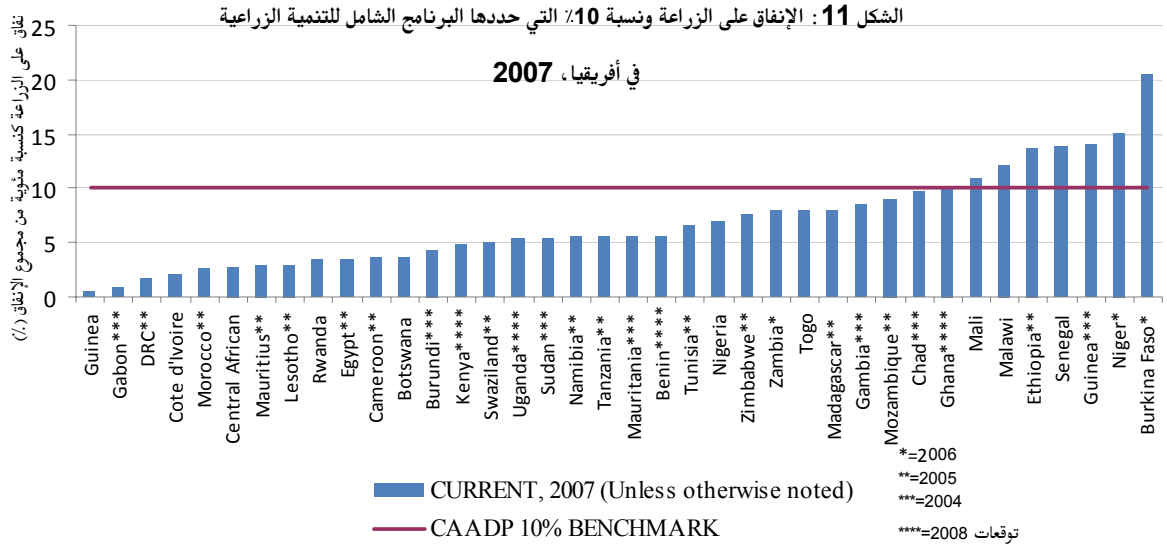

المصروفات الحالية، 2007 (ما لم يذكر خلاف ذلك)

الحد المعياري بنسبة 10 في المائة في البرنامج الشامل

9 القضايا المتصلة بالاستثمار والدعم المالي للزراعة موثقة بشكل جيد في منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المؤسسات. ويتضمن تقرير أصدرته المنظمة في الفترة الأخيرة تقديراً لتدفقات المعونة للزراعة في أفريقيا. وهذا التقرير بعنوان "*Rapid Assessment of Aid Flows for Agricultural Development in Sub-Saharan Africa*"، وهو في شكل ورقة مناقشة صادرة عن مركز الاستثمار بالمنظمة، في سبتمبر/ أيلول 2009.

27- وقد أوصى الفريق التوجيهي المعني بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، الذي تم تشكيله في أواخر 2007، كفريق عمل خاص من المنظمات الدولية لتعزيز الجهود المشتركة الرامية على دعم الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، بزيادة المساعدات الإنمائية السنوية للزراعة في أفريقيا إلى 8 مليارات دولار أمريكي بحلول سنة 2010[10].

28- وعلاوة على ذلك، فإن البلدان المانحة مطالبة بمضاعفة المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للمعونات الغذائية، والدعم العام، وبرامج شبكات الأمان، وبزيادة نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المقرر استثمارها في التنمية الزراعية إلى 10 في المائة خلال خمس سنوات. ويوضح الشكل 12 الاتجاهات المتدنية للمساعدات الإنمائية الرسمية للزراعة وقطاعات أخرى مختارة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الشكل 12: حصة المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة لقطاعات مختارة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، 1980-2007

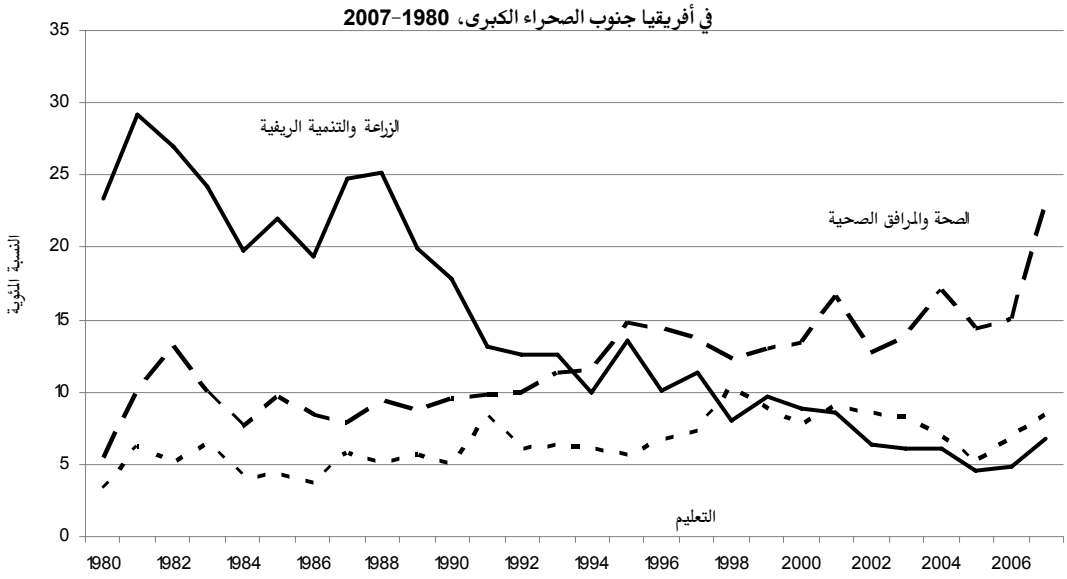

29- وعلى الرغم من النتائج السلبية التي ترتبت على أزمة الأغذية والوقود بالنسبة لأفقر فئات السكان، وأكثرها حساسية في العالم، فقد دفعت الإمدادات الغذائية العالمية التي كانت أفضل مما كان متوقعاً في 2008/2007 منظمة الأغذية والزراعة إلى إعادة النظر في تقديراتها السابقة الخاصة بنقص التغذية[11]. وتشير المراجعات التي أجريت لتقديرات المنظمة الخاصة بنقص التغذية إلى أن عدد من يعانون من نقص التغذية في العالم لابد أن يكون قد ارتفع إلى

[10] الفريق التوجيهي المعني بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، " Business Plan of Thematic Group on Agriculture and Food Security": www.MDGafrica.org. ومن الجدير بالإشارة أن هناك العديد من التقديرات الأخرى الخاصة بالاستثمارات الإضافية في أفريقيا لكي يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة 2015. وتتفاوت هذه التقديرات كثيراً بين 9-62 مليار دولار أمريكي، تبعاً للطريقة المتبعة في التحليل.

[11] للاطلاع على المنهجية المطبقة في مراجعة هذه التقديرات، يمكن الرجوع إلى تقرير *"حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم"* منظمة الأغذية والزراعة 2009.

1.02 مليار نسمة خلال 2009، على الرغم من أن الأسعار العالمية للسلع الغذائية انخفضت عما كانت عليه من قبل. وإذا تحققت هذه التوقعات، فسوف يمثل ذلك أعلى مستوى للسكان الذين يعانون من الجوع المزمن منذ سنة 1970.

30- ففي أفريقيا، ارتفعت نسبتا الجوع وسوء التغذية ارتفاعاً حاداً منذ أزمة ارتفاع أسعار الأغذية، وازدادتا ارتفاعاً بعد الركود الاقتصادي العالمي. وقد بلغ عدد من يعانون من نقص التغذية أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 265 مليون نسمة في 2009 مقابل 212 مليون نسمة في 2004-2006، أي بزيادة 25 في المائة(الشكل 13). وأضيف ما مجموعه 24 مليون نسمة آخرون في اقليم أفريقيا إلى صفوف ناقصي التغذية في 2007 وذلك نتيجة لتأثير ارتفاع أسعار الأغذية في 2008/2007 (حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، 2008).

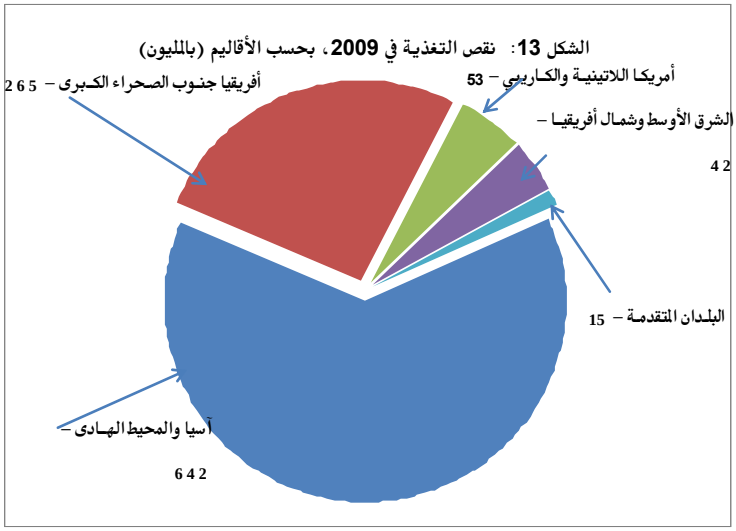

31- وقد ألقت الأزمة الغذائية في 2008/2007 الضوء على حساسية الأمن الغذائي الشديدة في أفريقيا للصدمات الخارجية. فقد ألحقت الأسعار المرتفعة، وتضاؤل إمدادات المواد الغذائية الأساسية أضراراً شديدة بالبلدان الأفريقية. وكان هذا يرجع في جانب كبير منه إلى عمق وامتداد أزمة الإنتاج التي أثرت على الزراعة في أفريقيا. وتعد إنتاجية الزراعة في أفريقيا منخفضة مقارنة بأقاليم العالم الأخرى. والأمر الذي يدعو إلى القلق هو أن الإنتاجية لم يطرأ عليها أي تحسن حقيقي خلال العقود الماضية. فقد أصيب إنتاج الأغذية بالركود وبقي منخفضاً، بينما ارتفع على المستوى العالمي (الشكل 14).

32- ويشير انتشار – بل وتفاقم – انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا إلى فشل خطير لاستراتيجيات التنمية على المستويين الوطني والدولي. فقد تعرض القطاع الزراعي للإهمال في الإقليم لعشرات من السنين – مما أدى إلى أزمة غذائية في الفترة 2007-2008. وكان هذا الإهمال في جانب منه، نتيجة لسياسة التقتير المالي الشديد التي فُرِضت على البلدان الأفريقية، مما أدى إلى تقليص شديد لدعم الدولة للزراعة. وقد كشف ذلك عن نفسه في البنية التحتية الريفية، وانخفاض تغطية خدمات الإرشاد الزراعي، وانخفاض الدعم المقدم لمستلزمات الإنتاج وتمويل المزارعين، وانخفاض الاستثمارات في البحوث والتطوير في القطاع الزراعي.

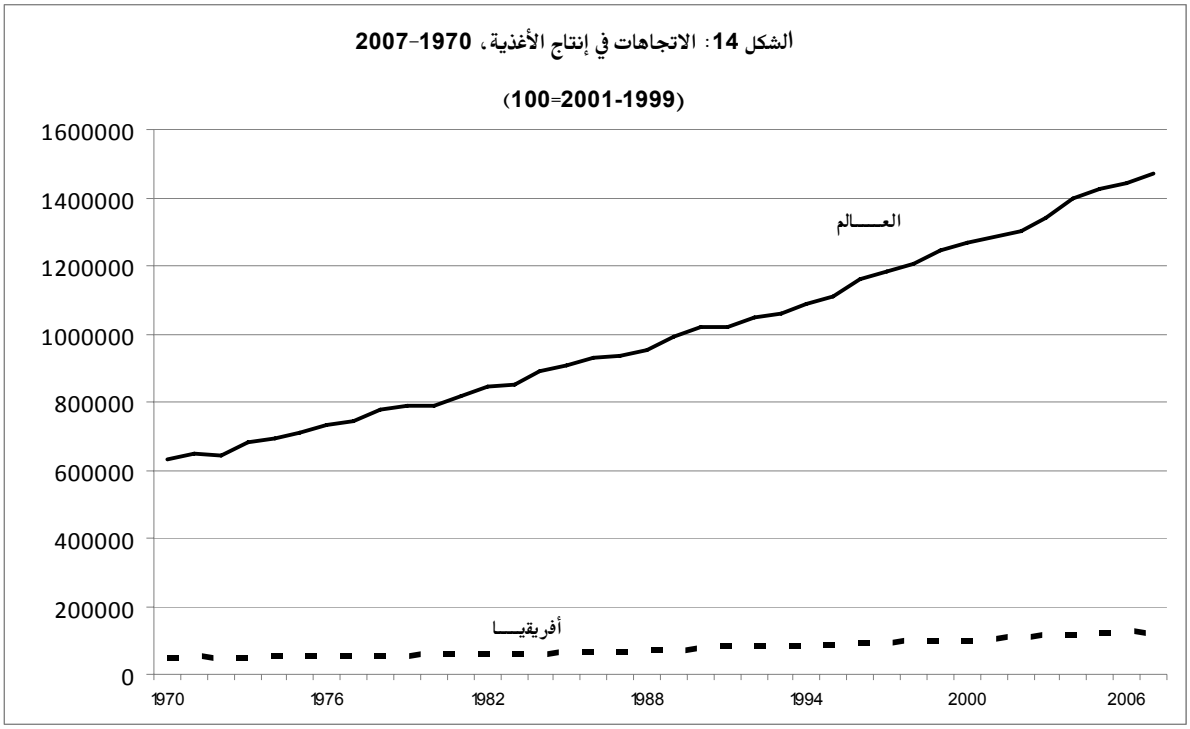

التهديدات

33- على الرغم من أن مخاطر زيادة انعدام الأمن الغذائي قد تكون أكثر وضوحاً في المناطق الحضرية، التي يعتمد سكانها تماماً على الأسواق، فإنها تكون ذات دلالة خاصة في المناطق الريفية التي يعيش فيها أكثر من 60 في المائة من فقراء أفريقيا وتوجد بها نسبة كبيرة من الأسر الريفية الفقيرة التي تندرج ضمن فئة المشترين الصافيين للأغذية. ومن الواضح بالفعل أن الكثيرين من صغار المزارعين، الذي يمثلون الغالبية العظمى من المنتجين الزراعيين، لا يستطيعون التجاوب مع الارتفاع في أسعار الأغذية عن طريق زيادة الإنتاج، نظراً لعدم قدرتهم على الوصول إلى المستلزمات الحديثة، والتسهيلات المالية، والأسواق. ونتيجة لذلك، فإنهم يجدون أنفسهم يبذلون جهوداً مضنية من أجل إطعام أسرهم.

34- وثمة خطر آخر وهو أنه مع استمرار ارتفاع الأسعار وعدم اتخاذ تدابير لمساعدة الفئات الحساسة من السكان، ستحدث آثار ضارة لا يمكن علاجها بالنسبة للتنمية البشرية، وخصوصاً بالنسبة للنساء والأطفال. فأكثر من 80 في المائة من السكان في أفريقيا لا يتمتعون بنظم الحماية الاجتماعية بأي شكل من الأشكال. وهذا يعني عدم وجود أفضل آلية لمساعدة الفئات الحساسة من السكان، وبذلك يظل الملايين يعتمدون على آليات محدودة، وغالباً ما تكون ضارة، لمواجهة هذا المأزق من بينها تقليل عدد الوجبات، وتقليل مكوناتها الغذائية، وإخراج الأطفال من المدارس، وبيع حيواناتهم وغيرها من الأصول التي يملكونها، أو الاقتراض من أجل إطعام ذويهم. وتقليل المكونات الغذائية في الوجبات قد يزيد من معدلات سوء التغذية بين الأجيال المقبلة بما في ذلك من آثار تصاعدية، الأمر الذي يزيد من سوء الوضع الصحي للسكان ويقلل من قدرتهم على تحمل الأمراض والصدمات ومقاومتها.

35- ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع أسعار الأغذية يمكن أن يؤدي إلى إثارة الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي. ويكون هذا التحديد حاداً بصفة خاصة في حالات الصراعات الاجتماعية أو في أعقابها، حيث تكون المؤسسات السياسية والاجتماعية ضعيفة وغير قادرة على سرعة الاستجابة بما يمكن أن يهدئ من الاضطرابات الاجتماعية. ومازال نحو 20 بلداً أفريقياً، تمثل نحو ثُلث سكان الإقليم، تسجل معدلات منخفضة جداً للنمو الاقتصادي مما يعني ركود بل وانخفاض مستويات نصيب الفرد من الدخل. وكثير من هذه الدول ذات الأوضاع السيئة غارقة في الصراعات، وتشمل التدابير التي تتخذها في مجال السياسات تحسين أوضاع الأمن، والإصلاح السياسي والتماسك الاجتماعي، وبناء القدرات، واتخاذ إجراءات لتوفير فرص للقطاع الخاص. وهذه الدول في حاجة إلى المساعدات الدولية، ولكنها أيضاً في حاجة إلى تقوية قدراتها الحكومية الأساسية لضمان استخدام هذه المساعدات بشكل فعال[12].

36- وارتفاع أسعار الأغذية له تأثير عكسي مباشر على معدلات التضخم، وكذلك على ميزان المدفوعات في كثير من البلدان الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تأثير التدابير التي تتخذ لمواجهة ارتفاع الأسعار على المالية العامة – لتحفيز إنتاج الأغذية ومساعدة أكثر الفئات تضرراً من جراء ارتفاع أسعار الأغذية — ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار لدى تحديد أولويات السياسات الاقتصادية الكلية المناسبة.

37- وأزمة الأغذية الحالية تمثل أيضاً تهديداً أوسع نطاقاً على سوق الأغذية الدولية. فقد كان خفض مخزونات الحبوب الوطنية على المستوى العالمي في السنوات الأخيرة نتيجة لتزايد الثقة في أن الأسعار ستبقى مستقرة نسبياً وأن التجارة العالمية ستسمح للبلدان بسرعة الحصول على الحبوب من الأسواق الدولية عند الحاجة. بيد أن ارتباط القيود التي فُرِضت على الصادرات في الفترة الأخيرة بتقييد السحب من المخزونات الغذائية الحالية – وهو وضع زادت من تفاقمه سياسات الدعم وسياسات الوقود الحيوي التي تطبقها أكبر البلدان المصدرة — قد ساهمت في إضعاف هذه الثقة. وهذا يمكن أن يهدد استمرار التقدم نحو إقامة نظام تجاري دولي عادل ومُنصِف لأن البلدان بدأت تعيد التركيز على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية على المستوى الوطني معتمدة في ذلك على الإنتاج المحلي والمخزونات المحلية — وهي سياسات أدت عموماً في الماضي إلى إضعاف نمو الزراعة، ولم تحقق غير نجاح محدود في تحقيق الأهداف المرجوة في ما يتصل بالأمن الغذائي.

الفرص

38- يمثل السياق الحالي "نوبة صحيان" من أجل اتخاذ إجراءات فورية في العديد من المجالات التي يمكن أن تساعد في تحقيق الأمن الغذائي العالمي والحد من الفقر. وعلى الرغم من أن غالبية الإنتاج الزراعي سيظل مصدرها المزارع الكبيرة، توجد فرصة خاصة لتحقيق زيادات كبيرة في إنتاجية وإنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة. ففي الوقت الذي تساعد فيه الاستثمارات العامة عموماً على توفير بيئة مناسبة للمزارِع بجميع أحجامها، فإنها تعد مهمة بصفة خاصة في تحقيق نوع من "تكافؤ الفرص" بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة لكي يحققوا مزاياهم النسبية في مجال الإنتاج الزراعي.

[12] البنك الدولي، "Global Monitoring Report, 2008".

39 – وبوسع السياسات والبرامج التي تعالج المعوقات الحالية التي يواجهها صغار المزارعين تشجيع المزيد من الاستثمارات العامة والخاصة في مجالات التنمية الزراعية والريفية في كثير من البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من العجز الغذائي. ومن الضروري أن تحرص التدخلات التي تقوم على أهداف محددة بعناية ضمان سرعة الحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعي (مثل البذور والأسمدة واللقاحات، وغير ذلك)، وبناء مرافق البنية التحتية وإعادة تأهيل، وطرق الحد من خسائر ما بعد الحصاد. وهذا من شأنه أن يزيد من غلة المحاصيل ومن مستوى دخل الأسر الريفية، كما يزيد من الإمدادات الغذائية المحلية. ويجب استكمال هذه التدابير بزيادة الاستثمارات في البحوث والتكنولوجيا الزراعية، وتطبيق سياسات لزيادة واستدامة إنتاجية صغار المزارعين مع المراعاة الواجبة لتطبيق الممارسات المستدامة من الناحية البيئية (مثل أساليب الزراعة التي تحافظ على خصوبة التربة، وصون المياه والتربة). وإذا أمكن الاستمرار في اتخاذ هذه التدابير، بالإضافة إلى تحسين القدرة على الحصول على تسهيلات التمويل والتسويق، فإنها سوف تؤدي غلى زيادة مساهمة الزراعة في النمو الاقتصادي، والأمن الغذائي، والحد من الفقر في أفريقيا.

40– ومن الواجب أن يقدم العون إلى المنتجين الأفارقة لكي يجنوا ثمار انتقال الآثار المترتبة على ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية، مما يتيح فرصة لنقل فائض الدخل الذي تحققه الأسعار المرتفعة التي يحصل عليها المنتجون. واستناداً إلى تحليل Binswanger-Mkhize (2009) لتقييم الفرص المتاحة أمام الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، تشير التوقعات إلى أن أسعار الأغذية ستظل مرتفعة في المدى المتوسط إلى أن تنتهي فترة انخفاض الأسعار الحقيقية العالمية للأغذية. وهذا معناه ارتفاع أسعار السلع الزراعية بالتدريج بالنسبة للمنتجين الريفيين لعشرات السنين، مما يتيح حصول المنتجين منخفضي الدخل في أفريقيا على عائدات كبيرة. ومن المرجح أيضاً أن يشمل هذا السيناريو المكاسب التي تحققها زيادة الإنتاجية حيث سيكون بوسع المزارعين تحويل رؤوس أموال لتسريع الميكنة، والاستفادة من قنوات الائتمان المربحة ومن المزايا المترتبة على زيادة الاستفادة من مستلزمات الإنتاج. ويمكن أن يؤدي ارتفاع دخول المزارعين إلى التوسع في استخدام الأسمدة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تعد معدلات استخدامها الأدنى في العالم في الوقت الحاضر.

41– واعتماداً على ما هو قائم ويعمل بشكل جيد بالفعل، يوفر الوضع الحالي فرصة فريدة لزيادة التركيز على تقييم الاحتياجات، والإنذار المبكر، والتخطيط لمواجهة الطوارئ، وإدارة الأزمات، لأن ذلك من شأنه أن يقلل ويخفف من تأثير المخاطر المرتبطة بالتقلبات التي تطرأ على الأسعار في أسواق السلع الغذائية في المستقبل. وتقوم البرامج الدولية للمساعدات الغذائية بدور أساسي في تلبية احتياجات الفئات الحساسة من السكان، والحيلولة دون انزلاقهم إلى حالة من الفقر المدقع، واللجوء إلى آليات ضارة لمواجهة ذلك. ومع ذلك، فإن هذه البرامج لا تستطيع الوصول إلى جميع من يعانون من سوء التغذية والجوع في جميع أنحاء العالم. ولذلك، فمن اللازم وضع نظم شاملة وهادفة للحماية الاجتماعية تشمل جميع الفئات الحساسية بالتدريج مع ربطها بالخدمات الاجتماعية الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن التوسع في برامج التغذية، والمياه والصحة والنظافة الصحية الرئيسية أو إعادة النظر فيها، لأن هذه البرامج من شأنها أن تزيد من قدرة السكان على تحمل الأزمات ومواجهة الصدمات في المستقبل.

42- وأخيراً، توجد فرصة واضحة الآن أمام القادة الدوليين لاتخاذ مواقف استراتيجية جديدة إزاء القضايا الرئيسية مثل تجارة السلع الزراعية، وتقييم أنجع الطرق للتعامل مع تقلب الأسواق الزراعية. وتعد الخطوات التي تتخذها البلدان/التجمعات الإقليمية الأفريقية من أجل زيادة تقوية التكامل الإقليمي والتجارة في ما بين البلدان الأفريقية تطوراً في الاتجاه الصحيح. كما أن الانخراط النشط للبلدان الأفريقية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يتسم بأهمية بالغة لتحقيق التقدم في جولة محادثات الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية، كما يوفر الحماية للمزارعين الأفارقة. ومن اللازم في نفس الوقت، التوصل إلى توافق في الآراء بشأن السبل التي تضمن وجود مزيد من التكامل بين أهداف الأمن الغذائي، وتطوير الوقود الحيوي، وإدارة البيئة. وعلاوة على ذلك، ينبغي النظر في تدابير إعادة بناء الثقة في النظم التجارية الدولية والإقليمية، بما في ذلك تقييم ما إذا كان من الواجب إعادة تكوين مخزونات حبوب دولية وإقليمية تخضع لإدارة جيدة أو زيادة الاستفادة من أدوات الأسواق المالية التي يمكن أن تقلل من تعرض البلدان للتقلبات التي تشهدها أسواق الأغذية وتحميها من تلك التقلبات.

خامساً - الخلاصة والطريق إلى المستقبل

43- على الرغم من أن التدابير التي تُتخذ في حالات الطوارئ يمكن أن تتعامل مع الاحتياجات العاجلة، يجب التعامل مع الأزمة الغذائية في المدى الأطول على مستوى السياسات الدولية والوطنية كي يمكن تعزيز الاستثمار المستدام، والابتكار وزيادة الإنتاجية. ففي المدى القريب، تعد التدابير التي تُتخذ في حالات الطوارئ من خلال برامج الأغذية التابعة للأمم المتحدة، وبرامج المساعدات الإنمائية الثنائية المتصلة بالأغذية، إحدى الأولويات لضمان توافر أغذية كافية لأفقر الأسر. نفس الشيء ينطبق على المساعدات التي تُقدم لصغار المزارعين من أجل زيادة الإنتاج — كأن يكون ذلك على سبيل المثال بزيادة تمكينهم من الحصول على مستلزمات الإنتاج مثل البذور والأسمدة. وعلى المستوى الدولي، يعد الاستعداد لمواجهة عالمية منسقة للمضاربات العالمية في أسعار الأغذية من المهام العاجلة الأخرى. وينبغي أن يشمل ذلك تدابير تسمح بتدخل تتفق عليه الحكومات في أسواق الأغذية في حالة وجود ما يدل على ارتفاع الأسعار بسبب المضاربات. كذلك، فإن التنسيق الدولي يمكن أن يساعد في الحد من الآثار المترتبة على تخزين الأغذية، وتقييد أو حظر تصديرها — وهي آثار من الممكن أن تكون خطيرة. كذلك، ينبغي النظر من جديد في خطط التعاون بين المنتجين والمستهلكين، والخطط التي تشجع التكامل بين إنتاج الأغذية وإنتاج الوقود.

44- كذلك، ينبغي النظر في الآثار التضخمية المترتبة على ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة. فقد تواجه الكثير من الحكومات الأفريقية تضخماً يتجاوز المستويات المستهدفة، مما قد يجعلها تتردد في التخفيف من السياسات النقدية، حتى على الرغم من أن ذلك هو الأمر المطلوب لتعويض الركود المتوقع في النمو الاقتصادي. وهنا أيضاً، قد يكون من اللازم وجود تعاون عالمي لتلافي تراكم التدابير القمعية.

45- ومن الأولويات التي ينبغي الاهتمام بها معالجة نقص رؤوس الأموال الذي يحد من زيادة الإنتاج والإنتاجية في كثير من البلدان الأفريقية. ولذلك، فمن المهم توفير التسهيلات الائتمانية الرخيصة والتي يمكن أن يعتمد عليها صغار المزارعين، وتعزيز الاستثمارات العامة في مرافق البنية التحتية والري. فبزيادة الاستثمارات العامة والخاصة في التنمية

الزراعية والريفية، وخصوصاً في مجالات البحوث والتطوير، يستطيع صغار المزارعين في أفريقيا حشد قدراتهم، وتحسين مستويات تغذيتهم ودخولهم، بل وتحسين مستويات الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي على المستوى الوطني أيضاً. ومن التدابير الأخرى التي ينبغي أن تُعطى لها الأولوية في المدى المتوسط أن تنظر البلدان المتقدمة في تحقيق شيء من المرونة في أهدافها الخاصة بخلط الوقود الحيوي؛ وأن تعيد النظر في إقامة حواجز حمائية أمام واردات الإيثانول والديزل الحيوي من البلدان الأفريقية؛ وأن تعيد النظر في منح إعانات لمنتجي الوقود الحيوي والأعلاف المحليين. وفي نفس الوقت، لا ينبغي إغفال الفرص التي يمكن أن يمثلها الوقود الحيوي من حيث تخفيض فواتير الطاقة وزيادة دينامكية القطاع الزراعي. ومن الأولويات الأخرى، الحد من سياسات دعم الصادرات الزراعية والدعم المحلي الطويلة الأجل التي تطبقها البلدان المتقدمة، والتي أضرت بالزراعة الأفريقية، كما سبقت الإشارة. وفي هذا الصدد، توفر مستويات الأسعار الحالية ميزة مزدوجة. ففي أفريقيا، يمكن أن تحفز المزارعين على زيادة الإنتاج، أما في البلدان المتقدمة فإنها يمكن أن تتيح للمزارعين فرصة الحصول على عائد كبير بدون الحاجة إلى دعم وإعانات، كما أن صانعي السياسات يمكنهم اغتنام هذه الفرصة للتخلص من الدعم والإعانات واستثمار الموارد المالية المخصصة للدعم والإعانات في التنمية الزراعية في البلدان النامية. وإذا أمكن التوصل إلى اتفاق بشأن الزراعة في جولة مفاوضات الدوحة الحالية فإن ذلك يمكن أن يساعد في الاستفادة من هذه الميزة.

46- ومن الواضح أن زيادة الإنتاجية الزراعية على المستوى العالمي في المدى الطويل، ولاسيما في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، هي أمر أساسي لتحقيق زيادة ملموسة في استهلاك الأغذية، وكذلك في استخدام الأراضي في الأغراض الأخرى بخلاف إنتاج المحاصيل الغذائية. فمن اللازم، على المستوى الوطني، أن تصبح زيادة الإنتاجية من أولويات استراتيجيات التنمية وخططها. وعلى البلدان النامية أن تضع إطاراً لسياساتها يساعد على توفير الحوافز المناسبة للاستثمار في الزراعة، وتحديد الخلطة المناسبة بين المحاصيل الغذائية ومحاصيل التصدير. كما يجب عليها أن توفر مرافق البنية التحتية، وخدمات الإرشاد اللازمة، وأن تضع سياساتها التجارية بالشكل الذي يشجع الإنتاج الزراعي، ويطور نظمها الزراعية؛ وأن تتيح للمزارعين فرص التدريب والمعرفة. وعلى المستوى الدولي، يجب دعم هذه الجهود عن طريق زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية للزراعة، والنهوض بنقل التكنولوجيا من خلال التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، وكذلك عن طريق إزالة التشوهات في الأسواق الدولية للمنتجات الزراعية.

الملحق 1 – موجز للتجاوب المباشر للسياسات العامة في 18 بلداً من أكثر البلدان الأفريقية تأثراً بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية[13]

بنن – استحدثت حكومة بنن، في سنة 2007، تدابير مالية للتعامل مع ارتفاع أسعار الأغذية. وتتألف هذه التدابير من إلغاء الرسوم الجمركية على المُعجنات، ومعجون الطماطم، واللبن المكثف المُحلى، وكذلك تخفيض الرسوم الجمركية على السكر المكرر، والأرز، والقمح ودقيق القمح، والذُرَة ودقيق الذُرَة، وفول الصويا، ومنتجات البترول، وذلك بتطبيق أسعار مرجعية أقل من أسعار السوق في الأغراض الضريبية.

بوركينا فاسو – (1) أوقفت (لمدة 6 أشهر) تطبيق الرسوم الجمركية على بعض الواردات الغذائية من بينها الأرز، والمُعجنات، والملح، واللبن المجفف، واللبن المكثف، ومشتقات اللبن المجفف المستخدمة في تغذية الأطفال، (2) أعلنت أسعار استرشادية لتلك المنتجات الغذائية في أوائل مارس/ آذار، وتعتزم مراقبتها وتعزيزها من خلال تقوية الحوار بين تجار الجملة وتجار التجزئة. ورفعت الحكومة أسعار البترول في يناير/ كانون الثاني 2008. ومع ذلك، بقيت أسعار البنزين أدنى من السعر المقترح من جانب آلية ضبط الأسعار.

بوروندي – تم تخفيض الرسوم الجمركية على واردات الديزل (الذي يستهلك الفقراء الجانب الأكبر منه) من 12 إلى 9 في المائة. وفي نفس الوقت، رُفِعت الرسوم الجمركية على واردات البنزين من 12 إلى 16 في المائة للمحافظة على المستويات العامة لتحصيل الضرائب. وللتخفيف من تأثير ارتفاع أسعار الأغذية والوقود على الفقراء، حرصت الحكومة على تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي (مثل برامج الأمن الغذائي، وبرامج التغذية المدرسية).

جمهورية أفريقيا الوسطى – تم تخفيض ضريبة القيمة المضافة على السلع الغذائية الرئيسية. كما شددت وزارة التجارة مراقبة أسعار 30 سلعة من السلع الأساسية الضرورية، بمشاركة المستهلكين ومجتمع رجال الأعمال.

وتم تعديل أسعار منتجات البترول اعتباراً من أول يونيو/ حزيران – كجزء من تدابير زيادة الإيرادات في إطار البرامج المعززة لاستراتيجية النمو والحد من الفقر – بنسبة 16 في المائة في المتوسط. وعلى الرغم مما يكتنف ذلك من صعوبات سياسية، فإن هذا الإجراء (الذي يمثل نصف في المائة من إجمالي الناتج المحلي) كان لازماً لسد العجز في المالية العامة.

جزر القمر – تدخلت الحكومة في عام 2007 بفرض تجميد مؤقت على أسعار بعض السلع الغذائية وأسعار منتجات البترول. وتنظر الحكومة في إدخال عدد من التدابير المتصلة بالميزانية، بما في ذلك إلغاء الرسوم الجمركية بشكل مؤقت

[13] توجد بلدان وصفها صندوق النقد الدولي بأنها البلدان التي يتجاوز تأثير الزيادة في أسعار الأغذية والوقود على الميزان التجاري فيها: إما 50 في المائة من الاحتياطي الدولي المبدئي أو نسبة 2.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.
انظر http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/063008a.pdf.

على الأرز العادي المستورد، وبذلك ستتحمل الحكومة خسارة في إيراداتها بنسبة 0.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

جمهورية الكونغو الديمقراطية – خفضت الحكومة الرسوم الجمركية على السلع الغذائية والسلع المرتبطة بها. وكان من بين المنتجات التي طُبِّقت عليها التخفيضات الجمركية الحبوب، واللحوم، والألبان، وزيوت الطهي، والأسمدة، والمعدات الزراعية. كذلك أنشأت الحكومة لجنة لتنظيم أسعار الأغذية.

إرتريا – تدخلت الحكومة للتخفيف من حدة نقص الأغذية عن طريق التوريد العام للأغذية من خلال مشروع تديره الدولة، دون أن تترتب عليه أعباء مباشرة بالنسبة للمالية العامة. ومع ذلك، فلما كان المستوردون يستفيدون من أولوية تخصيص الاعتمادات بالعملات الأجنبية، فإن ذلك تترتب عليه أعباء ضمنية نظراً لتوزيع حصص العملات الأجنبية ومزاحمة التخصيصات التي تعطيها الحكومة الأولوية للقطاعات الأخرى. وقد تحقق تقدم في التوسع في الإنتاج الزراعي، وتشير التقديرات الحكومية إلى أن إنتاج الحبوب في 2006 غطى 80 في المائة من احتياجات البلد.

إثيوبيا – للتصدي لمشكلة أوسع هي مشكلة التضخم والطلب الزائد، اتخذت الحكومة إجراءات لتشديد السياسة النقدية عن طريق زيادة الاحتياطيات القانونية إلى ثلاثة أمثال ما كانت عليه، وخفض الرقم المستهدف لنمو النقود، كما تسعى السلطات إلى تقييد الإنفاق من رأس المال العام. ولحماية إمدادات الأغذية المحلية، قررت الحكومة حظر تصدير محاصيل الحبوب الرئيسية وعلقت مشتريات برنامج الأغذية العالمي من السوق المحلية للتدخل في حالات الطوارئ. وفي نفس الوقت، قدمت الحكومة الإعانات الغذائية الهادفة بما يُقدَّر بنحو 0.1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2008/2007. وألغيت ضريبة القيمة المضافة على الحبوب والدقيق في مارس/ آذار 2008 دون أن يؤدي ذلك إلى خسائر كبيرة في الإيرادات. ورُفِعت أسعار الوقود في يناير/ كانون الثاني 2008، على الرغم من أن الزيادة جاءت أقل مما كان مطلوباً لكي تصبح الأسعار موازية للأسعار العالمية.

غامبيا – تم تخفيض ضريبة المبيعات على واردات الأرز من 15 إلى 5 في المائة في يوليو/ تموز 2007، ثم أُلغِيت تماماً في مايو/ أيار 2008. وفي نفس الوقت، رفعت السلطات بعض الضرائب الأخرى (على قطع غيار السيارات والمركبات المستعملة) لتعويض الإيرادات الضائعة. كذلك رفعت السلطات أسعار منتجات البترول في شهر مايو/ أيار بنسبة تتراوح 10–24 في المائة. وعلى الرغم من أن الميزانية لا تتضمن أي دعم لمنتجات البترول في مجموعها، فإن سعر الكيروسين تدعمه أسعار منتجات البترول الأخرى.

غينيا – تشمل استجابة الحكومة لزيادة أسعار الأغذية والوقود في المدى القصير زيادة دعم نفقات الانتقال بالنسبة للموظفين المدنيين والطلبة. ومن المتوقع أن تكلف هذه التدابير المالية العامة نحو 0.4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. كما تتحرى الحكومة كيفية زيادة إنتاج الأغذية على المستوى المحلي، وبناء مخزونات من المنتجات الغذائية للسحب منها في حالات الطوارئ. كذلك طالبت السلطات برامج التمويل بتقديم مساعدات غذائية طارئة تستهدف الشرائح الحساسة من السكان. وقد استطاعت السلطات حتى الآن مقاومة الضغوط الاجتماعية بإعادة تطبيق الحظر على تصدير المنتجات الزراعية والسمكية، وهو الحظر التي كان قد رُفِع في نهاية 2007.

غينيا بيساو – تجاوبت الحكومة بتخفيض الضرائب على الأرز وواردات الطاقة. فمنذ شهر مارس/آذار أعفيت واردات الأرز تماماً من الضرائب، واعتمدت السلطات على سعر مرجعي أقل كثيراً من سعر الاستيراد الفعلي في حساب رسوم الاستيراد على واردات الأرز والديزل. وتُقدر الخسائر المترتبة على ضياع الإيرادات الضريبية التي كان من الممكن تحصيلها على واردات الأرز والديزل في 2008 بما بين 2–3 مليار فرنك وسط أفريقيا (تمثل ما بين 1–1.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي أو نحو 10 في المائة من الإيرادات الضريبية في تلك السنة.

ليبيريا – قامت استراتيجية الحكومة على إبلاغ الجمهور بأصل وأسباب ارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية، وكذلك بقدرتها المحدودة على توفير حماية مستدامة للاقتصاد المحلي من هذه التحركات السعرية. وسمحت الحكومة بانتقال الزيادة في أسعار الوقود إلى الأسعار المحلية، وأوقفت تحصيل رسوم الاستيراد على الأرز اعتباراً من أول مارس/ آذار 2008. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الحكومة نهجاً ثلاثياً يقوم على: (1) زيادة الإنتاج المحلي من الأغذية، (2) الحد من تأثير ارتفاع أسعار الأغذية، وضمان استقرار التوريدات؛ (3) وتمكين الأسر الحساسة من الحصول على الغذاء. ويُقدر مجموع التكلفة السنوية لوقف تحصيل رسوم الاستيراد على الأرز بنحو 8 ملايين دولار أمريكي (أي نحو 0.9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي). كذلك أعلنت الحكومة حظر تصدير المواد الغذائية في منتصف شهر مايو/ أيار، ولكنها ألغت هذا الحظر في نهاية الشهر.

مدغشقر – تفاوضت السلطات للحصول على واردات الأرز من الهند بأسعار أقل من أسعار السوق، وأعلنت في الفترة الأخيرة فرض حظر على تصدير الأرز. وتتجه السلطات في المدى المتوسط إلى زيادة إنتاج الأرز المحلي لكي تصبح مدغشقر مُصدِّراً صافيا للأرز. وجرت بعض المحاولات لإقناع موزعي منتجات البترول وسائقي سيارات الأجرة بالحد من تأثير انتقال أسعار النفط الدولية إلى الأسعار المحلية. وفي سنة 2008، كان تأثير التدابير التي اتخِذت على المالية العامة للدولة يمثل نحو 0.4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وكان من بين هذه التدابير: (1) تخفيض مؤقت لضريبة القيمة المضافة على الأرز، وعلى الوقود المستخدم في الإنارة والطهي، وربما أيضاً على بعض السلع الأساسية الضرورية الأخرى؛ (2) دعم الطاقة بالنسبة لفئات معينة من وسائل النقل بالمناطق الحضرية؛ (3) برنامج للتغذية المدرسية؛ (4) برنامج للأجر مقابل العمل؛ (5) ودعم زراعة محصول الأرز في غير الموسم. وإزاء الزيادة المتوقعة في تكاليف الطاقة، أرجأت الحكومة تطبيق الزيادة التي كان من المقرر فرضها على أسعار الكهرباء في أبريل/ نيسان 2008.

ملاوي – استمر العمل بالسياسات السابقة إلى حد كبير. فلم تكن الحكومة تتحمل دعماً للطاقة، ولم يحدث أي تغيير في برنامج دعم الأسمدة (وهذا يعني في حد ذاته ارتفاع الأعباء التي تتحملها الميزانية نظراً لارتفاع الأسعار العالمية). وتطبق الحكومة برنامجاً يقضي بالحصول على معدات الري نظير تقديم ضمانات في شكل أصول ثابتة، وتعتزم الحكومة زيادة الاحتياطي الاستراتيجي من الذُرَة بنسبة 67 في المائة. كما أعادت الحكومة تقييم شروط الحصول على أذون التصدير بالنسبة لصادرات الذُرَة، باستثناء الصادرات إلى زمبابوي، استجابة للزيادة الأخيرة في الأسعار العالمية للأغذية.

مالي – منحت السلطات إعفاءات من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على واردات الأرز، كما ألغت العقبات الإدارية أمام استيراد الأرز، وشجعت استيراد أنواع الأرز منخفضة التكلفة. كذلك أعلنت الحكومة برنامجاً لتشجيع الإنتاج في سنة 2009، بتكلفة بلغت نحو 1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وقد تضاءلت الضرائب المفروضة على الوقود على امتداد السنة الماضية، مما ساعد على امتصاص جانب كبير من الزيادة في الأسعار العالمية، ولكن من المقرر أن يستقر النظام الضريبي في إطار البرامج المعززة لاستراتيجية النمو والحد من الفقر.

سيراليون – اتخذت السلطات عدداً من التدابير الإدارية لمواجهة الموقف في المدى القصير، كما أنها تعمل على تقوية الحوار بين جميع الجهات صاحبة المصلحة بشأن أنسب السبل لمواجهة الأزمة الغذائية. وقد أقدمت السلطات على اتخاذ الإجراءات التالية: (1) خفض رسوم الاستيراد على الأرز والدقيق إلى 10 في المائة بعد أن كانت 15 و 20 في المائة، على التوالي؛ (2) بدأت اعتباراً من شهر ديسمبر/ كانون الأول 2007 تغيير نظام رسوم الاستيراد على منتجات البترول من النظام القائم على فرض ضريبة بنسبة 5 في المائة بحسب القيمة إلى رسم نوعي بواقع 20 دولارا أمريكيا للطن المتري (أي ما يعادل تقريباً ضريبة بحسب القيمة بواقع 2.5 في المائة)؛ (3) وفرضت حظراً على تصدير الأرز وزيت النخيل. كذلك، طُلِب من مستوردي الأرز والدقيق عدم تعديل الأسعار المحلية المذكورة أعلاه بما يتجاوز الزيادة في الأسعار الدولية. وبالنسبة للمدى البعيد، التزمت السلطات بتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية وتحقيق الأمن الغذائي. وفي هذا السياق، تحرص السلطات على: (1) توسيع الأراضي المتاحة للزراعة؛ (2) زيادة قدرة صغار المزارعين على الحصول على مستلزمات الإنتاج المحسنة؛ (3) وتعزيز خدمات الإرشاد الزراعي.

توغو – شرعت السلطات في إجراء حوار اجتماعي، وقامت بتوزيع جزء من احتياطي الحبوب، وسداد المتأخرات. وتعتزم السلطات دعم زراعة الكفاف عن طريق توزيع الأسمدة على المزارعين بأسعار السوق في السنة الماضية. كما تعتزم توجيه نداء للحصول على مساعدات من الجهات المانحة من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية. وقد قاومت الحكومة إجراء تخفيضات ضريبية أو خفض الرسوم الجمركية من جانب واحد وفرض ضوابط سعرية كما فعلت البلدان الأخرى الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. أما بالنسبة للبنزين، فإن السلطات تعتزم الإبقاء على أسعار البيع بالتجزئة على ما هي عليه في الوقت الحاضر، استناداً إلى أن الآلية الحالية لاستقرار السعر تم الاتفاق عليها بين المستوردين وتجار التجزئة.

زمبابوي – يرجع تطبيق الضوابط السعرية على السلع الغذائية إلى تاريخ أسبق على الأزمة الغذائية العالمية. فمنذ سنة 2007، تراقب الحكومة وترصد أسعار جميع السلع الغذائية. وقد أدت هذه الضوابط إلى حدوث نقص حاد وواسع النطاق في المواد الغذائية الأساسية في الأسواق الرسمية.

الملحق 2: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: تأثير الزيادات في أسعار الأغذية والوقود في 2008

(كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)

	التأثير على ميزان المدفوعات [1]					ملحوظات:
	الأغذية	النفط	الصدمات المترتبة على ارتفاع أسعار الأغذية والنفط	السلع الأخرى	مجموع الصدمات	تأثير ارتفاع أسعار الأغذية والنفط على ميزان المدفوعات/ الاحتياطيات (نسبة مئوية)
في بلدان مختارة						
أنغولا	-0.5	37.7	37.2	0.0	37.2	188.6
بنن	-0.6	-2.0	-2.5	0.3	-2.2	-11.8
بوركينا فاسو	-0.3	-2.7	-3.0	0.5	-2.5	-22.1
بوروندي	-0.4	-3.9	-4.3	0.9	-3.4	-31.4
الكاميرون	-0.7	5.3	4.7	0.5	5.1	35.4
جمهورية أفريقيا الوسطى	-0.8	-1.8	-2.5	0.1	-2.4	-61.3
تشاد	-0.3	22.8	22.5	0.5	23.0	179.9
جزر القمر	-2.7	-2.9	-5.6	-0.9	-6.5	-24.7
ج. الكونغو الديمقراطية	-1.5	0.0	-1.5	0.0	-1.5	-79.4
جمهورية الكونغو	-0.6	33.1	32.5	0.1	32.6	126.5
كوت ديفوار	-1.1	2.0	0.9	2.1	3.0	9.3
غينيا الاستوائية	-0.3	51.8	51.5	0.1	51.5	157.2
إرتريا	-2.4	-6.1	-8.5	-0.1	-8.6	-407.7
إثيوبيا	-0.8	-2.6	-3.4	0.4	-3.0	-71.7
غابون	-0.3	26.1	25.8	0.1	26.0	258.8
غامبيا	-2.7	-2.3	-5.1	0.0	-5.1	-27.1
غانا	-2.3	-8.1	-10.4	5.5	-4.9	-49.6
غينيا	-1.6	-3.6	-5.2	1.0	-4.2	-148.1
غينيا بيساو	-1.1	-7.6	-8.8	0.0	-8.8	-31.5
كينيا	-0.8	-3.6	-4.4	0.3	-4.2	-38.8
ليبيريا	-4.5	-11.1	-15.5	0.3	-15.3	-96.0
مدغشقر	-0.7	-3.1	-3.8	0.0	-3.7	-34.4
ملاوي	-0.8	-2.9	-3.7	-1.0	-4.7	-58.2
مالي	-0.6	-2.9	-3.5	5.4	1.9	-22.4
موزامبيق	-1.1	-3.1	-4.2	0.5	-3.8	-24.3
النيجر	-0.7	-0.8	-1.5	3.6	2.1	-12.1
نيجيريا	-0.7	16.1	15.5	0.0	15.5	49.0
رواندا	-0.4	-2.0	-2.4	0.3	-2.2	-14.4
ساو تومي وبرنسيبي	-0.4	-2.0	-2.4	0.3	-2.2	-8.9
السنغال	-1.5	-4.0	-5.5	0.0	-5.5	-39.4
سيراليون	-0.9	-3.7	-4.6	0.1	-4.4	-36.7
تنزانيا	-0.9	-4.6	-5.5	1.7	-3.8	-35.1
توغو	-0.4	-5.6	-6.0	0.6	-5.5	-33.6
أوغندا	-0.7	-2.1	-2.7	0.8	-2.0	-12.3
زامبيا	-0.1	-2.7	-2.8	-0.1	-2.9	-28.8
زمبابوي	-0.4	-1.7	-2.0	0.8	-1.3	-116.6

المصدر: صندوق النقد الدولي، تأثير الصدمات المترتبة على ارتفاع أسعار الأغذية والوقود على ميزان المدفوعات في البلدان الأفريقية ذات الدخل المنخفض: تقييم لكل بلد على حدة، يونيو/ حزيران 2008

[1] حُسِب التأثير على ميزان المدفوعات كتغيير في الميزان التجاري ناتج عن تغيرات في معدلات التبادل التجاري لكل بلد من البلدان ذات الدخل المنخفض في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهو يقيس تأثير الزيادة المتوقعة في أسعار الصادرات والواردات في سنة 2008 مقارنة بسنة 2007، على أساس أحجام التجارة في 2007 ضمن إجمالي الناتج المحلي. وسعر النفط المستخدم في الحساب هو 71.1 دولار/ للبرميل في سنة 2007، و 112 دولار/ للبرميل في سنة 2008.